

الحكومة تدافع عن حق "أكثرية" في تعطيل النصاب  
 المعارضة تطالب بتقصيهم اولى جلسات الدورة الاستثنائية للمناقشة  
 وحماده يعتبر أن جلسة المناقشة سقطت نهائياً لعدم اكتمال نصابها  
 معارضون يقترحون الاستقالة من المجلس وهداثة جلسات الدورة!

طفت قضية «تهريب» نصاب جلسة المناقشة العامة وذيولها على حديث حل المجلس ، واحكام  
 المسؤولين بين تعجيل الحل وناخره . اما الجدل الذي فتح المعارضون جبهته مساء الخميس  
 في مؤتمر صحفي ارتجلوه ، وقالوا فيه رايهم في الحكومة بصراحة تكاد تكون جارحة - هذا الجدل  
 نقلته الحكومة يوم الجمعة الى الصحف بتصريحات غلب على بعضها طابع الاستفزاز ولا نقول  
 السباب السياسي . فبينما كان الرئيس صائب سلام يقابل رئيس  
 الدولة ويسط له راي المعارضة في تصرفات الحكومة ، كان الرئيس  
 رشيد كرامي يرد على سلفه في الحكم ردا قاسيا ، متهما اياه  
 بالتشويش ، وبالسعي لتنصيب نفسه زعيما اوحده . . . ونفى  
 الرئيس كرامي في رده تهمة «تهريب» النصاب ، وقال ان  
 الامر بيد الاكثرية التي اعتبرت مطالبة المعارضين بجلسة المناقشة  
 مناورة غايتها اثارة الغبار في وجه الحكومة .  
 اما ممسك المعارضة فقد اهتم يوم الجمعة بمصير المناقشة  
 العامة الموعودة ، واتهم رئيس المجلس بالتواطؤ مع الحكومة في  
 تفويت الفرصة على المعارضة . وقال المعارضون انهم سيطالبون  
 بان تكون الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية جلسة مناقشة ،  
 وهددوا بمقاطعة جلسات الدورة ان لم يجابوا الى طلبهم .